واكبت نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية). فضعف التركيب البنيوي للطبقة العاملة عكس نفسه على اكثر من صعيد، وخاصة على مستوى ارساء خط سياسي ثوري مستقل قادر على استقطاب قسم كبير من الطبقة العاملة والطبقات الاجتماعية الكادحة الفلسطينية الاخرى، المتضررة من سيطرة الانتداب البريطاني واقامة المشروع الصهيوني».

وتعكس المطالب التي رفعها العمال الفلسطينيون هذا الترابط بين المعركة السياسية الوطنية والمعركة العمالية المطلبية. وكانت هذه المطالب في العشرينات والثلاثينات بشكل خاص هي حل مشكلة البطالة والمساواة في الاجور مع العمال اليهود. وهذان المطلبان هما في الاساس سياسيان. فالدافع الحقيقي وراء المطالبة بهما هو سياسة التمييز التي كانت تنفذها حكومة الانتداب لصالح المستوطنين اليهود وتطبيق مبدأ «العمل العبري» من جانب المؤسسات الصهيونية ـ خاصة في الثلاثينات ـ واخضاع الاقتصاد الوطني لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية. وقد ادى هذا الوضع في مجمله الى تفشي البطالة في صفوف العمال والفلاحين الفلسطينيين واضطرارهم الى قبول اجور بخسة مقابل عملهم الشاق لساعات طويلة. وبعد استعراض تاريخي موجز لجذور التحالف البريطاني الصهيوني يخلص الباحث الى القول «ان خصائص المواجهة العمالية الوطنية لا يمكن تناولها بمعزل عما آل اليه وضع الفلاحين والفلاحين المستأجرين والمعدمين، الذين انحدرت منهم اساسا، الطبقة العاملة الفلسطينية. فالضرر الذي ولده المشروع الصهيوني الامبريالي انعكس بشكل حاد على طبقتي الفلاحين والعمال. فضعف تطور الرأسمالية في الجانب العربي، وانسداد مجالات العمل في الجانب اليهودي (نتيجة لسياسة تهويد العمل) والاجراءات التشريعية والاقتصادية والادارية للانتداب البريطاني والتي تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي» فرضت على العمال والفلاحين، بمختلف فئاتهم، مواجهة المشروع الصهيوني وقوات الانتداب البريطاني».

هذا كان حال العمال والفلاحين الفلسطينيين اما القيادة الوطنية التقليدية فقد كان لها رأي آخر. فقد كانت تخشى من التهديد الخطير الذي يشكله نمو الوعي السياسي لدى الجماهير الفلسطينية المعدمة على مكانة هذه القيادة وزعامتها وبالتالي على مصالحها الاقتصادية ومناصبها الادارية في حكومة الانتداب